

مقرر
قضايا بحثية 3
الأسبوع 4

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث



مشروع البحث المقترح

المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية باستخدام الذكاء الاصطناعي

المقدمة

- شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تحولاً جذرياً في استخدام التقنية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح جزءاً من الحياة اليومية، بل وأداة فعّالة في العديد من القطاعات، من الطب إلى الصناعة إلى الأمن والعدالة.
- لكن هذا التطور السريع جاء مصحوباً بتحديات قانونية غير مسبقة، خاصة عندما تُستخدم هذه الأنظمة الذكية في ارتكاب جرائم إلكترونية.
- انطلاقاً من ذلك، تهدف هذه المهمة إلى إجراء مسح شامل وتحليلي لأبرز الاتجاهات البحثية الحديثة التي ناقشت موضوع المسؤولية المدنية والجنائية عن الجرائم الإلكترونية المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وذلك بالاعتماد على أبحاث منشورة بين عامي 2020 و2025، باللغتين العربية والإنجليزية، في مجالات القانون والتقنية على حد سواء.

أولاً: الاتجاهات البحثية العامة

- تصاعد الاهتمام بمسؤولية مطوري الذكاء الاصطناعي:
 - تركّز العديد من الدراسات على مسؤولية الشركات المصممة والمبرمجة للأنظمة الذكية، خصوصاً في حال ارتكبت تلك الأنظمة أفعالاً ضارة أو مجرّمة دون تدخل مباشر من المستخدم.
 - هناك نقاش قانوني دائر حول ما إذا كان المطوّر يتحمل المسؤولية باعتباره المتسبب غير المباشر في الجريمة.
- نقاش حول مسؤولية المستخدم البشري:
 - طرحت الأبحاث أسئلة قانونية مهمة مثل: هل يتحمل الشخص الذي يستخدم أداة ذكاء اصطناعي مسؤولية جنائية أو مدنية إذا استُخدمت تلك الأداة لارتكاب جريمة دون علمه أو دون نية مباشرة؟
 - بعض الدراسات تقترح ضرورة تكييف المسؤولية بحسب "درجة السيطرة" التي يحتفظ بها المستخدم على الأداة.

- إشكالية التكييف القانوني للذكاء الاصطناعي:

- عدد من الدراسات الغربية والعربية تساءلت عن مدى الحاجة إلى الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كـ"شخص قانوني" له أهلية جزئية في القانون، كما هو الحال مع الكيانات المعنوية.
- هذا التوجه يلقي معارضة قوية، إذ يرى كثير من الباحثين أن ذلك يفتح بابًا خطيرًا للتهرب من المسؤولية.

- التحقيق والإثبات في ظل الذكاء الاصطناعي:

- تشير الأبحاث إلى وجود صعوبات تقنية وقانونية في ربط الأدلة الرقمية بالفعل البشري في الجرائم التي تتوسطها أنظمة ذكية.
- تم التركيز على أدوات التحليل الجنائي الرقمي وضرورة تحديث التشريعات الإجرائية لمواكبة هذه الأنظمة.

- ضعف الأطر التشريعية في الدول العربية:

- معظم الدراسات التي راجعت الأنظمة العربية خلصت إلى أن التشريعات المحلية لا تزال تقليدية في التعامل مع الذكاء الاصطناعي.
- هناك فجوة واضحة مقارنة بالتطور القانوني الحاصل في دول مثل الولايات المتحدة، ألمانيا، وفرنسا.

مراجعة مختصرة لأبرز الدراسات الحديثة (2020–2025)

- دراسة منشورة في: (2023) "Stanford Technology Law Review"
تناولت المسؤولية الجنائية في الجرائم المعتمدة على أنظمة ذكية، واقترحت إطاراً قانونياً يربط بين نية المستخدم ومدى استقلالية النظام في اتخاذ القرار.
- دراسة في مجلة: (2022) "Computer Law & Security Review"
ركزت على المسؤولية المدنية للشركات المصنّعة للذكاء الاصطناعي، خاصة في القضايا التي تنشأ فيها أضرار مادية أو رقمية بسبب قرارات خاطئة من النظام.
- دراسة عربية في "المجلة السعودية للعلوم القانونية: (2021)"
ناقشت واقع المسؤولية في النظام السعودي عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وطرحت إشكالية غياب تعريف دقيق لها في الأنظمة العدلية الحالية.
- بحث في المجلة الجزائرية للدراسات القانونية: (2024)
قارن بين التشريع الفرنسي والتونسي والمصري، وخلص إلى أن القوانين المدنية تفتقر إلى الصياغة التقنية الدقيقة التي تتعامل مع الأضرار الناتجة عن قرارات الذكاء الاصطناعي.

- دراسة منشورة في: (2020) Yale Journal of Law & Technology

- ناقشت هذه الدراسة إشكالية القصد الجنائي (mens rea) في ظل استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، حيث تثير تساؤلات حول مدى إمكانية مساءلة الفاعل البشري حين تعتمد الجريمة على قرارات خوارزمية خارجة عن إرادته المباشرة.

- ترى الدراسة أن مفهوم النية الجنائية يحتاج إلى إعادة تقييم في عصر تتخذ فيه الأنظمة الذكية قرارات معقدة قد لا يفهمها حتى مطوّروها، مما يتطلب تطويراً قانونياً يعكس الواقع التكنولوجي الجديد.

- دراسة في: (2021) Computer Law & Security Review

- تناولت هذه الدراسة المسؤولية المدنية لمطوري ومصنّعي الذكاء الاصطناعي، مركزةً على أن القوانين الحالية في الاتحاد الأوروبي تعاني من قصور في التعامل مع حالات الضرر الناتج عن "السلوك الذاتي" للأنظمة الذكية.

- أوصت الدراسة بضرورة سن تشريعات مدنية خاصة تتضمن قواعد جديدة للخطأ، والعلاقة السببية، والتعويض في بيئات تعتمد على التعلم الآلي.

دراسة في: (2022) International Journal of Law and Information Technology

- ركزت هذه الدراسة على الجانب الجنائي، وطرحت ثلاث نظريات رئيسية بشأن مساءلة الذكاء الاصطناعي:

الأولى ترى أنه لا يمكن مساءلة الذكاء الاصطناعي لأنه يفتقر إلى الإرادة.

الثانية تقترح تحميل المبرمج أو المستخدم المسؤولية باعتبارهما المحركين.

الثالثة، وهي الأكثر تطرفاً، تقترح منح الذكاء الاصطناعي "شخصية قانونية" لمساءلته جنائياً إذا استوفى معايير معينة من الاستقلالية.

- تُعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات التي ناقشت الموضوع بعمق فلسفي وقانوني.

- تقرير مشترك بين Europol وINTERPOL (2021)

- عرض التقرير واقعًا ميدانيًا لما وصفه بـ"التحديات السيبرانية الجديدة" الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية.

- أشار التقرير إلى أن العديد من التشريعات لا تزال غير مستعدة للتعامل مع هذه التطورات، ما يفتح المجال أمام الجرائم المعقدة بدون مساءلة واضحة.

- دراسة تحليلية من البرلمان الأوروبي: (2022)

- تناولت هذه الدراسة المقترح الأوروبي المتعلق بالمسؤولية المدنية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وتحديدًا مشروع "توجيه المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي".

- رأت الدراسة أن التقنين الأوروبي يسعى إلى سد الفجوة بين القوانين المدنية التقليدية وبين الواقع الرقمي، وذلك من خلال وضع قواعد خاصة بأنظمة الذكاء الاصطناعي عالية الخطورة..

اهم التحديات التي تطرقت لها الدراسات

- صعوبة تحديد الفاعل الحقيقي:
في بيئة تعتمد على الخوارزميات والتعلم الذاتي، يصبح من الصعب معرفة من ارتكب الجريمة فعليًا:
هل هو الإنسان؟ أم الأداة؟ أم المبرمج؟
- غياب تعريف موحد للذكاء الاصطناعي في التشريعات:
معظم القوانين لا تتضمن تعريفًا واضحًا أو دقيقًا للذكاء الاصطناعي، مما يربك التطبيق القضائي.
- ضعف أدوات الإثبات الحالية:
في بعض القوانين العربية، لا تزال وسائل الإثبات الرقمية غير معترف بها بشكل كامل، مما يضعف القدرة على محاسبة من يقف وراء الجريمة.
- غياب المسؤولية التضامنية:
في حال تورط أكثر من طرف (مطور، مستخدم، مالك النظام)، لا توجد أطر قانونية تحدد توزيع المسؤولية أو التضامن بينهم.

التوجهات المستقبلية للبحث والتشريع

- تحديث التشريعات لتتضمن مسؤولية قانونية واضحة للأنظمة الذكية ومستخدميها ومطورها.
- اقتراح صياغة قانون نموذجي عربي ينظم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون المدني والجنائي، خاصة في ظل تسارع الاستخدام.
- ضرورة إدماج الفقه القانوني مع الدراسات التقنية، بحيث يضع القانون حلولاً مبنية على فهم عملي للذكاء الاصطناعي.
- تشجيع البحوث القانونية المقارنة، لفهم الفجوة بين التشريعات العربية والدولية، ومحاولة سدها بجهود تشريعية مشتركة.
- الاستثمار في تدريب القضاة والمحامين على المفاهيم التقنية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتحقيق الرقمي.

الخلاصة

- يُظهر المسح التحليلي أن موضوع المسؤولية القانونية في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية لا يزال في مرحلة النضج القانوني، حيث تتباين الرؤى بين الأنظمة القانونية المختلفة، بينما تتفق على وجود إشكالية حقيقية تتطلب حلولاً مبتكرة.
- بالنسبة للدول العربية، فإن الفرصة متاحة أمام الباحثين للمساهمة في سد هذا الفراغ، من خلال أبحاث مقارنة تجمع بين الفهم العميق للنصوص القانونية، والمعرفة التقنية الدقيقة بهذه الأنظمة
- يتبين أن القانون الغربي يتجه بجدية نحو معالجة الفجوات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، سواء في الإطار المدني أو الجنائي.



Thank You